موقف الولايات المتحدة الامريكية من الأنقلاب العسكري في بوليفيا وتولي هوغو بانزر السلطة 1971 -1973

م.م.تهاني نصيف عياده أ.م.د.مأمون شاكر إسماعيل

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/قسم التاريخ

المستخلص :

ارتبط تاريخ بوليفيا بالانقلابات العسكرية اكثر من أي دولة أخرى نتيجة تفشي الفساد وسوء إدارة الحكم وتدني الأداء الاقتصادي، الامر الذي وجده العسكريون البوليفيون مبرراً للانقضاض على السلطة من اجل انقاذ البلاد من الانهيار وإصلاح مؤسساتها واقتصادها، واقتناعاً منها بأن سياسة الضغط على النظام البوليفي من أجل الاعتدال قد فشلت، دعت الولايات المتحدة إلى اتباع نهج أكثر مباشرة في محاولة لإيجاد بديل أفضل، ولتمويل الجماعات المناهضة للنظام الحاكم وضعت الولايات المتحدة الأموال وراء سياستها الداعمة لقادة الجناح العسكري اليميني كضمان للاستقرار، مستغلة بذلك حاجة الجيش للقروض والمساعدات العسكرية للخروج من الأزمات السياسية.

الكلمات المفتاحية :الولايات المتحدة الامريكية – بوليفيا – انقلاب 1971 – هوغو بانزر – فيلق السلام .

The Position of the United States of America on the Military Coup in Bolivia and The Assumption of Power Hugo Banzer 1971 – 1973

Tahanee Nseef Aaeada **mamun Shakir Ismael**

Tahanee 777@gmail.com mamunismael@gmail.com

Mustansiriyah University \ College of Education \ History Department

Abstract:

Bolivia's history has been linked to military coups more than any other country as a result of rampant corruption, mismanagement of governance and low economic performance, which the Bolivian military found a justification to pounce on power in order to save the country from collapse and reform its institutions and economy, convinced that the policy of pressuring the Bolivian regime for moderation had failed, the United States called for a more direct approach, in an attempt to find a better alternative, and to fund anti-regime groups. The United States put the money behind its policy, Supporting the leaders of the right-wing military wing as a guarantee of stability, taking advantage of the army's need for loans and military aid to get out of political crises .

Key Words: United States - Bolivia – 1971 Coup – Hugo Panzer – Peace Corps .

المقدمة :

شكل الانقلاب العسكري ضد نظام توريس في بوليفيا ابرز ظاهرة سياسية في تلك المدة، لاسيما أن توريس سعى للحصول على التأييد الشعبي من خلال الانصياع المتزايد لمطالب الطلاب والعمال الراديكاليين، وبسبب ضعفه أو قناعاته اليسارية الشخصية، كان أكثر نشاطاً في تنفيذ السياسات التي ينادي بها اليسار في بوليفيا، ومع ذلك لم يكن توريس قادراً على حشد الدعم الشعبي أو تنظيم نظام حزبي متماسك لدعم نظامه، وبالتالي لعبت طموحات الجيش دورها وازدادت قوة المعارضة العسكرية، وفي السياق نفسه اتبعت إدارة الرئيس نيكسون خطة لزيادة نفوذها في القوات المسلحة من خلال تقديم المزيد من المساعدة العسكرية، واتباع سياسة أكثرعدوانية بتعزيز القادة االعسكريين لإثارة الانقلابات، كان الميل إلى تنفيذ تلك الاستراتيجية العدوانية قائماً إلى حد كبيرعلى اعتقاد الإدارة الامريكية، بأن جيشاً قوياً وقادراً يمكن أن يحافظ على الاستقرار في دولة مثل بوليفيا، وبذلك كانت الحاجة إلى الاستقرار متداخلة مع هدف ثانٍ لإدارة نيكسون يتمثل في إقامة حكومة بوليفية مناهضة للشيوعية ومعادية لليسار. ومن هنا تكمن أهمية الموضوع في تحديد الدور المهم الذي لعبته المؤسسة العسكرية ضد النظام البوليفي وطبيعة ودور المساعدة العسكرية الأمريكية لوضع القوات المسلحة في الحياة السياسية . تكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة تناول المبحث الأول دوافع الانقلاب العسكري على نظام توريس، ووضح المبحث الثاني دور الولايات المتحدة من انقلاب 1971 في بوليفيا والحلول التي تسهم في حماية مصالحها في بوليفيا، مستغلة بذلك ضعف بوليفيا اقتصادياً وحاجتها الى المنح والمساعدات الامريكية، وبيّن المبحث الثالث الذي حمل عنوان موقف الولايات المتحدة من حكومة هوغو بانزر اهم خطط الولايات المتحدة لوضع برنامج سياسي اقتصادي ضمنت من خلاله فرض هيمنتها على الحكومة البوليفية. اعتمدت الباحثة على مصادر متنوعة وبشكل رئيس الوثائق الامريكية الخاصة بالشؤون الخارجية، والتي زودت البحث بمعلومات قيّمة، فضلاً عن وثائق الخارجية الامريكية، ووثائق المخابرات المركزية، الى جانب الصحف الامريكية ومصادر وثائقية أخرى.

المبحث الأول: دوافع قيام الانقلاب العسكري ضد نظام توريس

اخذت الأوضاع الداخلية في بوليفيا نحو التصعيد، لاسيما ضد ميول الرئيس البوليفي خوان خوسيه توريس (Juan Jose Torres) اليسارية المتطرفة والتي اثارت رد فعل عنيف من الجناح اليميني في بوليفيا، وجاءت جولة توريس في المناجم الكبرى للإعلان عن

رفع الاجور،واعداً بتوزيع الأسلحة على العمال، لتثير مخاوف القادة العسكريين المحافظين (Juan, 1970 November 17)، وخلال هذا الجو المتوتر بدأت شائعات الانقلاب بالظهور بشكل متزايد،وفي ليلة التاسع – العاشر من كانون الثاني 1971 استولى الجنرال هوغو بانزرسواريز(Hogo Banzer Swares) مع عدد من الضباط العسكريين على مقر الجيش في لاباز، وتم احتجاز قائد الجيش لويس ريكي تيران (Luis RequeTeran) والعقيد صموئيل غالاردو(Samuel Gallardo) رئيس الأركان كرهينتين، وزعم الضباط أنهم اتخذوا تلك الإجراءات لمنع توريس من تسليم البلاد إلى الولايات المتحدة (Edward, 12 January 1971)، وعلى اثر ذلك سارعت الحكومة في اتخاذ إجراءات لعرقلة خطط الانقلاب من خلال تعبئة الجيش ضد الإنقلابيين، واصدار امر بنفي بانزر واعوانه إلى الأرجنتين، وفي الحادي عشر من كانون الثاني 1971 صرح توريس أن محاولة فرض دكتاتورية اليمين قد تم سحقها

.(NSC, 1971, January 11)

عدت الولايات المتحدة تلك التصريحات بمثابة تحول منسق الى اليسار، وشعرت بقلق متزايد بشأن خطرالانقلابات المتهورة، لاسيما ان المحللين الأمريكيين اشاروا أن في حال تمكن بانزر وفالنسيا من الاستيلاء على السلطة فمن المرجح أن تتم الإطاحة بهما من قبل قوى أخرى بما في ذلك اليسار المتطرف، ويعود ذلك التحليل إلى حد كبيرالى القوة التي أظهرها اليسار في قمع الانقلاب

. (NSC, 1971 January 11)

وفي تقرير إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ الثالث والعشرين من كانون الثاني 1971،أوجز السفير الأمريكي في بوليفيا ارنتست فيكتور سيراكوزا (Erntest V.Siracusa) التطورات المقلقة في بوليفيا، بما في ذلك الاحتجاجات والتهديدات بالانقلاب، وادعى أن الفوضى تسود البلاد، محذراً من أن الوضع السياسي يمكن أن يتطورالى إراقة الدماء وربما حرب أهلية محتملة وانهيار المجتمع البوليفي (NSC, 1970 January 23) ، من ناحية أخرى لم تؤمن إدارة الرئيس نيكسون بوجود بديل لتوريس، وبالنظر إلى أن الوضع تحت حكم توريس كان أسوأ مما كان عليه بوليفيا في عهد الرئيس السابق الجنرال الفريدو اوفاندو(Alfredo Ovando)، أعربت الإدارة الأمريكية مرة أخرى عن رغبتها في إقناع الحكومة البوليفية لتعديل سياستها (Lehman, 1999,136) .

وبينما كانت الإدارة الامريكية تعتزم اتخاذ خطوات من اجل إحباط مساعي توريس في التقرب من الاتحاد السوفيتي،وقّع الأخير في الثالث والعشرين من اذار 1971 عقداً مع الاتحاد السوفيتي لبناء مصهر للقصدير، وهي خطوة نحو تحرير بوليفيا من الاعتماد على مصاهر الولايات المتحدة في معالجة خاماتها، الى جانب ذلك اصدر توريس في السابع من نيسان 1971 قرارا بالإفراج عن أسرى حرب العصابات وترحيلهم، بمن فيهم قائد حملة حرب العصابات الاخيرة اوزفالدو بيريدو (Osvaldo Peredo Leigue) وريجيس ديبراي (Regis Debray) الذي تم القبض عليه عام 1967، كما أصدرت الحكومة البوليفية في نيسان 1971 عفواً عن السجناء الشيوعيين الذين شاركوا في انتفاضة تيوبونتي،الامر الذي أثار غضب العديد من القادة العسكريين،لاسيما الموالين له D.O.S, (16 January 1971)،وكتحدٍ مباشر ألغى توريس عقداً خاصاً مع شركة أمريكية لمعالجة نفايات منجم كاتافي، وأغلقت محطة تتبع الأقمار الصناعية التابعة للجيش الأمريكي في مدينة إيل ألتو(El Alto) في لاباز، بدعوى أن القاعدة تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي لقربها من المنشآت العسكرية البوليفية (Schumacher, 1971 May 2) .

كانت السمة الرئيسية لنظام توريس هي افتقاره إلى الحنكة السياسة، وبدلاً من اخذ زمام السلطة استجاب توريس بشكل كبير للضغوطات الداخلية، لاسيما من الجهات ذات الايديولجيات الاشتراكية املاً في الاحتفاظ بالدعم المدني، وفي الأول من أيار1971 استغلت النقابات العمالية التجمع في مناسبة عيد العمال للإعلان عن تشكيل المجلس الشعبي (Popular Assembly) كقاعدة لتحويل المجتمع بشكل جذري والسعي لتطبيق الاشتراكية في البلاد، كان المجلس يتألف بشكل أساسي من ممثلين عن العمال ومنظمات الفلاحين وبعض الطلاب الماركسيين، وعلى الرغم من أن المجلس الشعبي يمثل اتجاهات أيديولوجية مختلفة، سيطر العمال اليساريون على اجتماعات االمجلس وانتخبوا القائد العمالي خوان ليتشين رئيساً للمجلس (Ladman,1982,.353) .

وفي جلساته التي استمرت حتى حزيران 1971ركزالمجلس الشعبي على القضايا الرئيسية ودعا الحكومة الى تنفيذ قراراته، بما في ذلك استخدام المحاكم الشعبية لإصدار الأحكام ومعاقبة المسؤولين العسكريين والحكوميين على الجرائم ضد الطبقة العاملة، الى جانب ذلك دعا المجلس الى إعادة تسليح المنظمات الشعبية، ومشاركة العمال في إدارة المؤسسات الحكومية، وتأميم شركات التعدين الصغيرة (Belnap, 1971 June 4) .

كانت المخاوف من الاكتظاظ السكاني في العالم قد دفعت الولايات المتحدة لتشجيع الحد من نمو سكان العالم من خلال عملية تحديد النسل، وتمت مصادقة وزارة الصحة البوليفية على أنشطة تنظيم الأسرة في فيلق السلام الأمريكي (Peace Corps) (فيلق أنشأته إدارة كينيدي عام ١٩٦١ من خلال إرسال أكثر من مائة متطوع الى دول أمريكا اللاتينية، حدد الكونجرس الأمريكي أهداف فيلق السلام بالاستفادة من طاقة المثقفين الشباب لتعزيز التنمية الاقتصادية والصحة والزراعة وتنمية المجتمع في الريف والمناطق الفقيرة، وإظهار دعم الولايات المتحدة للدول الديمقراطية غير الشيوعية، فضلاً عن مساعدة الدول على تلبية احتياجات دولهم من القوى العاملة المدربة، وتثقيف مواطني الدول حول شؤون العالم الثالث(Nicastro, 1996, 4- 13) ،عقد وزارة الصحة البوليفية اتفاقية مع فيلق السلام لتوزيع مواد تحديد النسل، وكانت المواقف البوليفية تجاه ذلك معاكسة لتلك السارية في الولايات المتحدة، حيث اعتقد العديد من البوليفين أن فيلق السلام يهدف إلى فرض توزيع وسائل منع الحمل في البلاد، مؤكدين أن تحديد النسل ليس ضرورياً في بلادهم، لاسيما ان بوليفيا بحاجة الى نمو سكاني لتسوية أراضيها الحدودية والحماية من الاستغلال الأجنبي – Klein, 1969, 229 (233) .

وبناءً على ذلك ادعى المجلس الشعبي بأن الحد من النمو السكاني كان جزءاً من مؤامرة أمريكية لتقليل القوة الجيوسياسية الضئيلة التي تتمتع بها بوليفيا،وان وسائل منع الحمل هي شكل من أشكال الإبادة الجماعية ،وبناءً على طلب المجلس طرد توريس فيلق السلام بتهمة تنفيذ حملات لتوزيع لقاحات تحديد النسل في الريف البوليفي، ومما أدى إلى انتشار تلك التهمة على نطاق واسع هو عرض فلم دماء الكندور(Blood of the Condor) وهو فيلم يربط تحديد النسل بالوجود الامريكي في بوليفيا (Malloy,1971,197) .

وفي الثاني من حزيران 1971 اعلن توريس عن تأميم الشركة الدولية لمعالجة المعادن المتطايرة (International Metals Processing Company) المملوكة للولايات المتحدة، وفي السياق نفسه طالب المجلس الشعبي الحكومة بتأميم منجم ماتيلدا للتعدين المملوك لشركة يوأس ستيل (U.S Steel) الامريكية، بدعوى إن الربح السنوي لم يكن مقارباً للقيمة الفعلية للمعادن المستخرجة واصفاً

إياه بأنه إهدارغير مبرر للثروة الوطنية، وعلى الرغم من ان شركة يوأس ستيل لا تمثل استثماراً أجنبياً كبيراً، إلا ان الإدارة الامريكية عدّت تلك الخطوة خضوعاً من جانب الحكومة البوليفية لليسار وبداية حملة لتأميم جميع الاستثمارات الأجنبية (Edward Schumacher, 1971 May 2) .

ازداد استياء الولايات المتحدة بشأن نظام توريس، ورأت إدارة نيكسون ان طرد فيلق السلام هو احدى علامات التأثير المتزايد لليسار، والقضاء على الوجود الأمريكي في بوليفيا،وفي مذكرة الى وزارة الخارجية في السابع من حزيران 1971 زعم سيراكوزا بأن توريس الغى اتفاق فيلق السلام من اجل الحصول على الدعم السياسي اليساري، ولإجل ذلك اطلق حملة أكاذيب ضد المتطوعين في الفيلق(NSC, 1971 June7) ،ووصفت الخارجية الامريكية تلك الحملة على انها إهانة للولايات المتحدة وتاريخها الطويل في تقديم المساعدة الاقتصادية لبوليفيا، والأهم من ذلك هو القلق الذي جلبه طرد فيلق السلام إلى الولايات المتحدة من أن حكومة توريس قد تسعى قريباً إلى القضاء التام على الوجود الأمريكي في بوليفيا،وقد يكون الوجود العسكري هو الهدف التالي في خطط توريس،لاسيما ان هناك المزيد من الدعوات الخطابية المناهضة التي تدعو الى انهاء عمل البعثات العسكرية التي طالما كان يُنظر إليها على أنها أدوات محتملة للتدخل في الشؤون الداخلية لبوليفيا (Rosa, 2008.153) .

أثارت ثلاث علامات مخاوف حقيقية لدى صانعي السياسة الأمريكيين من أن توريس قد يطيح بعمل البعثة العسكرية الامريكية قريباً، وهي افتتاح الجمعية الشعبية وطرد فيلق السلام، والاهم من ذلك ما لخصه سيراكوزا في برقيته في اليوم التالي لاجتماعه مع توريس في السادس من حزيران 1971حول المهام العسكرية الامريكية في بوليفيا، حيث ذكر إن توريس اشتكى من نقص التمويل العسكري الأمريكي، مشيراً انه إذا لم تتلقى بوليفيا أسلحة أمريكية الصنع فلا حاجة إلى تدريب أمريكي، واضاف سيراكوزا أن قائد الجيش البوليفي ريكي تيران (Reque Teran) ذكر في مؤتمر صحفي أنه "يجب موازنة المهمة العسكرية الأمريكية مقابل الخدمة المستمرة" وفي ضوء تلك التصريحات اعتقد سيراكوزا أن توريس قد يكون على وشك الخضوع لمطالب متطرفة لطرد العسكريين الأمريكيين، وهي خطوة أكثر خطورة من الإطاحة بفيلق السلام(NSC, 1971 June 7).

كشفت تلك الاحداث ضعف المجلس العسكري البوليفي وفشله في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون المضي في تنفيذ تلك الخطوات المذكورة،ولتوفير الأمن الضروري للتنمية السياسية والاقتصادية رأت الإدارة الامريكية إن وجود جيش قوي يعني المزيد من الاستقرار والتنمية،وعلى الرغم من ان توريس كان جنرالاً عسكرياً،الا ان الولايات المتحدة لم ترى فيه ذلك الديكتاتور العسكري الذي تسعى إليه لضمان الاستقرار،كان التعقيد الآخر للوضع السياسي في بوليفيا هو استمرار الانقسام داخل القوات المسلحة،وبينما احتفظ توريس بولاء بعض القادة العسكريين الرئيسيين،تمردت العديد من المؤسسات العسكرية ضد حكمه في منتصف عام1971 (CIA,1971, June 16) .

المبحث الثاني:دور الولايات المتحدة الأمريكية في انقلاب 1971 في بوليفيا

بدأت الإدارة الامريكية النظر في التقارير السابقة ووضع الحلول للتخفيف من حدة الازمة السياسية في بوليفيا،واوكلت الى وزارة الخارجية مسألة اتخاذ القرارات أو إجراءات بشأن قضايا اليسار السياسي، وفي ورقتها السنوية المعروفة باسم ورقة التحليل والاستراتيجية القطرية (Country Analysis and Strategy Paper) عرضت وزارة الخارجية في الحادي عشر من حزيران 1971 ثلاثة خيارات لسياسة الولايات المتحدة تجاه بوليفيا جاء فيها (D.O.S,1971 June 17) .

أولاً: أن تواصل الولايات المتحدة التعاون مع حكومة توريس ودعمها من خلال المساعدة الاقتصادية وتعزيز المؤسسة العسكرية.

ثانياً: أن تتبنى موقف الإنتظار ولا تفعل شيئاً.

ثالثاً: تسعى الولايات المتحدة إلى تشجيع بعض القوى السياسية البديلة لحكومة توريس.

وفي برقية الى وزارة الخارجية الامريكية في الثالث عشر من حزيران 1971،أوضح سيراكوزا أنه بالنظر إلى تلك العقبات فأن الخيار الاول الإيجابي لدعم الجيش البوليفي هو الخيار الأفضل،وللحفاظ على النفوذ الأمريكي وقوة الجيش البوليفي رفض سيراكوزا الخيار الثالث والذي يصل إلى مستوى المساعدة على الانقلاب، مؤكداً من أن المخاطر كبيرة ومن الصعب الوثوق بأي فرد أو مجموعة كبديل لتوريس،وحذر في حال لم تتصرف الولايات المتحدة بأسرع وقت،يمكن ان ينتهي الأمر بدولة شيوعية أخرى في نصف الكرة الأرضية، وفقدان معظم إن لم يكن كل مصالح الاستثمارات الامريكية،واختتم سيراكوزا تقريره بأن النظام لم يكن عسكرياً بالكامل،وألقى الكثير من اللوم على تطرف حكومة توريس في ضم عناصر مدنية متطرفة ذات ميول شيوعية في حكومته (NSC,1971, June 13).

أقنع تقرير سيراكوزا وزارة الخارجية بأن الجيش هو القوة الوحيدة في بوليفيا القادرة على وقف الهيمنة اليسارية في هذه المرحلة، ومع ذلك فإن الانقسامات الخطيرة داخل الجيش قد تكون عقبة امام القيام بذلك، ومن وجهة نظر سيراكوزا ووزارة الخارجية فأن الخيار الأول الإيجابي هو حافز مباشر للجيش البوليفي لمواجهة هيمنة اليسار السياسي بالقوة والوحدة اللازمتين (NSC, 1971 June 15).

وفي السياق ذاته قدمت لجنة المراجعة العليا في مجلس الامن القومي مذكرة في السابع عشر من حزيران 1971 قدمت فيها تحليلاً تشاؤمياً للوضع في بوليفيا ومسار الأحداث المستقبلية، محذره من حصول السوفيت على موطئ قدم اخر في أمريكا اللاتينية، وأوصت بتقديم الإمداد الفوري بالمعدات العسكرية الأمريكية للجيش البوليفي، وخلصت المذكرة إلى أن توريس لم يكن لديه القاعدة السياسية والشعبية الداعمة، وبالتالي خضع لضغوط العمال اليساريين (F.R.U.S, 1971, June17).

استعرض الرئيس نيكسون الورقة المقدمة من لجنة المراجعة العليا بشأن المساعدة العسكرية والاقتصادية لبوليفيا وموقف وكالة المخابرات المركزية منها، وفي الثاني والعشرين من حزيران 1971وافق على منح مساعدات عسكرية فورية بقيمة مليون دولار للتدريب والذخيرة ومعدات العمليات العسكرية، كجزء من برنامج مساعدات بلغت قيمته سبعة ملايين دولار يتم منحه على مدى ثلاث أعوام، وفيما يتعلق في المساعدات الاقتصادية وافق نيكسون على الاستمرار في تقديم المساعدة الفنية الصناعية، وجعلت الإدارة الأمريكية زيادة المساعدات مشروطة بتحسين المناخ السياسي في بوليفيا(N.S.C, 1971 June 23) .

ومع ذلك فإن المساعدة لم تكن الخيار الأفضل للولايات المتحدة لتغييرالواقع السياسي في بوليفيا، بل فضلت اتخاذ سياسات خاصة للتعامل مع حكومة توريس، ومن اجل ذلك قدمت وكالة المخابرات المركزية في الثالث والعشرين من حزيران 1971 اقتراح عمل

سري لمواجهة الاتجاهات السياسية المتطرفة في بوليفيا، وبموجب الاقتراح يتم اطلاق خطة عمل سياسية تهدف الى توحيد الحركة الوطنية البوليفية مع القادة العسكريين المعتدلين، وأوضحت الوكالة الغرض من هذه الخطة هو خلق معارضة قادرة على ممارسة الضغط ضد توجه توريس إلى اليسار، ولتحقيق ذلك يتم الاتصال مع شخصيات بارزة تمثل الحركة الوطنية والمنشقين من العسكريين وكبار الضباط العسكريين المعارضين لحكومة توريس بهدف تقوية المعارضة المعتدلة، وقدرت الوكالة تكلفة الخطة بأربعمائة وعشرة الاف دولار تتضمن تغطية الجوانب المختلفة لتطوير الهيكل التنظيمي للمعارضة،مع تكلفة الحملات الدعائية لاستهداف اعتماد توريس المتزايد على اليساريين والتأثير اليساري على حكومته، فضلاً عن الإعلانات الصحفية والبرامج الإذاعية، ودفع الرواتب وتكلفة انشاء الية التوزيع والتي تتم عن طريق جهات محددة بعد اثبات موثوقيتها (F.R.U.S, 1971 June 23).

يتضح من خلال ماسبق ان الإدارة الامريكية غيرت سياستها بالكامل املاً في دفع حكومة توريس نحو الإعتدال،وان برنامج المساعدات العسكرية والاقتصادية ثم تصميم برنامج العمل السري لاستكمال الإجراءات الامريكية،انما جاءت لتحقيق الهدف نفسه المتمثل في محاولة وقف ميل حكومة توريس نحو اليسار السياسي،لاسيما ان الإدارة الامريكية ادركت ان هناك معارضة لحكومة توريس، الا ان نقص الموارد لدى المعارضين وقف حائلاً امام تنفيذ البرامج المصممة والفعالة للضغط على توريس.

اشارت وكالة المخابرات المركزية بأن تلك الخطة عالية الخطورة وان هناك مخاطر امنية في تنفيذها،وبمجرد إطلاق الحملة الدعائية ستثارالشكوك حتماً في بوليفيا بأن الحركة الوطنية تتلقى دعماً خارجياً،وان اتهام وكالة المخابرات امر لامفر منه، ومع ذلك هنالك العديد من التقنيات التي يمكن استخدامها للحد من مخاطرها من خلال استخدام التقنيات المهنية اللازمة في ظل ظروف امنية مشددة للغاية، وأشارت بانها اتُهمت مسبقاً بمؤامرات وأنشطة لا وجود لها في بوليفيا، وإن اتهاماً آخر قد لايسبب رد فعل جماهيري قوي (F.R.U.S, 1971 June 23, P.4) .

ومن جهة أخرى ذكرت وكالة المخابرات المركزية في تقرير لها في السادس والعشرين من حزيران 1971 إن الجبهة المناهضة للحكومة كانت تعمل وبدا الانقلاب حتمياً، ومع ذلك فأن الوكالة قلقة من أن القوات لم تكن منظمة أومعولة بما يكفي للقيام بانقلاب، لاسيما بعد اخفاق ميراندا وبانزر في محاولات انقلاب متهورة وغير منسقة انتهت بالفشل، وتجدر الإشارة إلى أن وكالة المخابرات تجنبت وصف خطتها بالانقلاب وزعمت أن العملية مجرد وسيلة للضغط على توريس(CIA,1971, June 26) .

في الحقيقة انه طالما تم التخطيط للعملية بعناية فذلك مؤشرعلى أن وكالة المخابرات المركزية كانت تؤيد الانقلاب واستبدال توريس، الى جانب تحذيرها مراراً وتكراراً من أن حركة معارضة مناهِضة لتوريس تنمو دون تدخل الولايات المتحدة، ووفقاً لوكالة المخابرات المركزية فإن عناصر المعارضة ضد توريس يجب أن تكون موحده ومنسقة ونشطة .

واصلت لجنة الأربعين(40 Committee) الأمريكية مباحثاتها بشأن اقتراح وكالة المخابرات، وفي اجتماع اللجنة في السادس من تموز1971 اعترض أعضاء من وزارة الخارجية بمن فيهم تشارلز ماير (Charles Meyer) وأليكسيس جونسون (Alexis Johnson) على مقترح الوكالة، وتركزت حججهم الرئيسية على التطبيق العملي المشكوك فيه لمناورة وكالة المخابرات والتي اصر جونسون تحديداً على وصفها بالانقلاب، ورفض أي ادعاء بأن خطة الوكالة هي لدعم جماعات الضغط ووقف ثورة متهورة قائلاً إنه **"بالنظر إلى تاريخ مثل هذه المشاكل فإن ما ننظمه بالفعل هو انقلاب في حد ذاته"** (F.R.U.S, 1971, July 6) .

عارض الاعضاء ايضاً اقتراح الوكالة خوفاً من مخاطر كشف البرنامج، لاسيما ان هناك تاريخ طويل من رد الفعل المناهض لوكالة المخابرات في بوليفيا،وحسب اعتراف الوكالة كلما كانت هناك شائعات عن تورط الوكالة في البلاد كان هناك نزعة مماثلة من العداء ضد الولايات المتحدة، وفقاً لذلك أفاد جونسون أنه "يكاد يكون من المستحيل الحفاظ على الأسرار في لاباز" وحذر ماير من حدوث تداعيات أسوأ في بوليفيا في حال تم الكشف، وفي الوقت نفسه إن تورط الولايات المتحدة في محاولة انقلاب ستكون عواقبه وخيمة، وبعبارة أخرى في بلد كان "شديد الحساسية للأنشطة السياسية السرية "وما يجب على الولايات المتحدة فعله مؤخراً هو إطلاق عملية سرية عالية المخاطر (F.R.U.S, 1971, July 23) .

وعلى خلفية تلك الاعتراضات رد أعضاء وكالة المخابرات، بأن الجيش هو الدرع القادرعلى إيقاف التوجه إلى اليسار وأن الدعم الأمريكي يمكن أن يوحد الجماعات المناهضة لتوريس،وادعى عضو وكالة المخابرات المركزية جون ميتشل(John Mitchell)، أن الانقلاب كان امراً حتمياً وأن خطة وكالة المخابرات هي هيكلة لما سيحدث،وإن حالة التدهور في بوليفيا تعني أنه يجب اتخاذ أي إجراء في أقرب وقت ممكن، ووفقاً لميتشل " أن نفعل هذا أو لا نفعل شيئاً، فأن الوقت حان لإنقلاب يميني متهور أو سيطرة يسارية"، لاسيما ان الوجود العسكري الأمريكي مهدد وان بوليفيا في خطر الوقوع في ايدي السوفيت (F.R.U.S,1971, July 6).

وفي برقية الى وزارة الخارجية في التاسع من تموز1971،اعرب سيراكوزا عن وجهة نظره لما طرح حول خطة الوكالة،حيث أوضح أن المعارضة كانت تعمل على الإطاحة بتوريس من خلال انقلاب،وليس فقط للضغط عليه من اجل اتخاذ سياسة اكثر اعتدالاً، وفي تقديرالسفارة في لابازفأن اربعمائة وعشرة آلاف دولارهي أموال انقلابية نظراً للمخاطرالمترتبة عليها، وهو مبلغ يخشى سيراكوزا أن يتم منحة إلى مجموعات غير موحدة بالشكل الكبير ومن الصعب إخفاء سرية الأمر،وربما يكون رد الحكومة على ذلك طرد أعضاء السفارة الامريكية من بوليفيا، كما اكد سيراكوزا أنه لايوجد ضمان بأن البديل سيكون أفضل من توريس،وان أي حكومة بديلة وان كانت من اليمين يجب أن تثبت قوتها و تماسكها (F.R.U.S, 1971, July 9) .

وفي خضم تلك التطورات ابلغ كيسنجر وزارة الخارجية عن انقلاب وشيك لليمين في بوليفيا رداً على استفزازات اليسار والمجلس الشعبي، وان هناك حملة تخريب اقتصادية في سانت كروز تم اختيار سانتا كروز لتكون مركز لانطلاق الانقلاب كونها معقل المشاعر المناهضة لتوريس،ومركز للقوة السياسية والاقتصادية في بوليفيا،فضلاً على انها تمثل المعارضة لسياسة توريس الاقتصادية ذات التوجه اليساري، الى جانب ذلك فأن العقيد بانزر ابرز المتأمرين الذين خططوا للانقلاب ولد في سانتا كروز، وكانت له صلات وثيقة مع مجتمع الاعمال وبالتالي كان يحضى بثقة رجال الاعمال المحافظين الذين ساعدوا في تمويل محاولة الانقلاب (Dunkerley,1984,198)، ضد نظام توريس،حيث بدأت الشركات الزراعية الكبيرة في الحد من الإنتاج مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأشار كيسنجر بأن العقيد بانزر تلقى تمويلاً كبيراً من النخبة الاقتصادية في سانتا كروز والتي ازعجتها التهديدات بتوسيع إصلاح الأراضي ليشمل مناطق زراعية جديدة،ومن الجدير بالذكر فأن العديد من اصحاب المصالح التجارية كانت لهم علاقات وثيقة مع بانزر، وعلى الرغم من نفيه إلى الأرجنتين قام الاخير بزيارات سرية متعددة إلى بوليفيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة (Cariaga, 1982, 147) .

ومع ذلك استبعدت السفارة الامريكية في لاباز حصول الانقلابيين على دعم عسكري،واستندت في ذلك على وجود الانقسام داخل الجيش والذي من الممكن ان يؤدي الى فشل الانقلاب، وحذرت السفارة انه في حال عدم نجاح الانقلاب في الوقت المطلوب فقد يتمكن توريس من حشد الدعم من العمال والطلاب، وقد تنشب حرب أهلية خطيرة لطالما كانت الولايات المتحدة تخشى قيامها كنتيجة محتملة لهزيمة الجناح اليميني في بوليفيا،كما حذرت السفارة انه في حال فشل محاولة الانقلاب فإن قوة وتأثير المعتدلين داخل الجيش وخارجه يمكن أن تضعف بشدة، ويمكن تعزيز نظام توريس في السلطة (NSC, 1971 August 19) .

كان بانزرعلى اتصال وثيق بالعديد من الشخصيات العسكرية والسياسية،وبحلول اب 1971 شكل ائتلافاً سرياً وثيقاً مناهضاً للحكومة، شمل قادة الحركة االقومية الثورية (MNR) والعسكريين المنشقين وأنصار حزب الكتائب الاشتراكي البوليفي (تأسس حزب الكتائب الاشتراكي البوليفي Falange Socialista Boliviana عام 1937 من قبل اوسكار اونزاغا دي Oscar Onzaga D وهوغو ارياس Hugo Arias وجيرمان اغيلارزينتينيو German Aguolar Zentinho،ويعد واحداً من اكبر الأحزاب في بوليفيا، كانت توجهاته مستوحاة من الخطاب القومي للكتائب الاسبانية والحركات الكاثوليكية اليمينية في اسبانيا، كان الحزب يشجع تأميم مناجم القصدير، الا انه بعد ثورة 1952، قاد المعارضة ضد الحركة القومية الثورية، نتيجة لذلك تم سجن أعضاء بارزين من الحزب واظطهادهم بشكل كبير(1969, Klel , 243) ، وفي الثاني عشر من اب 1971 بدأت بعض الوحدات العسكرية بالتعاون مع الحركة الوطنية البوليفية وأعلنت التمرد، وفقد توريس دعم جميع الضباط تقريباً مما أدى الى مقاومة محدودة من بل الموالين له، وواصل الانقلابيون تنفيذ خطتهم بمساعدة قائد القوات الامريكية العقيد اندريس سيليش (Andres Selich) الذي درب قوات رينجر البوليفية، وفي الحادي والعشرين من اب في العام نفسه أصبحت المواجهات على اشدها وامتدت إلى أجزاء أخرى من البلاد، وتوقعت قوات توريس المزيد من المساندة العسكرية، لاسيما من القوات الجوية التي ساندت توريس سابقاً في الإستيلاء على السلطة (Dunkerley,1984,197- 198) .

من ناحية أخرى دعا المجلس الشعبي الى تسليح العمال إلا ان توريس رفض ذلك خوفاً من إراقة المزيد من الدماء، وزاد الأمر تعقيداً بسبب خروج عمال المناجم والنقابات إلى الشوارع للاستيلاء على مستودعات الجيش المركزية بأمرمن ليتشين، وبعد اشتباكات دامية خلفت العديد من القتلى والجرحى من القوات العسكرية وطلاب الجامعات والعمال والمدنيين، تمكن الانقلابيون من السيطرة على سانتا كروز بعد حصولهم على تمويل من مجتمع الأعمال ودعم من القوات شبه العسكرية، مما دفع توريس الى تقديم استقالته مساء الحادي والعشرين من اب 1971 واللجوء الى بيرو (Lehman, 1999,164) .

وفي اليوم نفسه كتب كيسنجر مذكرة الى الرئيس نيكسون يعرض فيها تحليلاً اولياً للانقلاب،وكان حريصاً على عدم افتراض ان توريس هزم تماماً أو ان المتمردين على وشك الاستيلاء على السلطة،وبدلاً من ذلك حذر كيسنجر بأن هناك احتمال كبير لوقوع اعمال عنف حتى في غياب توريس عن السلطة، وأشار ان غالبية القوى الشعبية مازالت قادرة على المقاومة، وهو توقع معقول بالنظر الى مستوى الصراع في سانتا كروز، كما حذر كيسنجر من عدم وجود ضمان بأن الانقلابيين يمكن ان يتجِدو بشكل كافٍ للتوصل الى اتفاق سريع بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، معتمداً في تحليله بإن أحد العوامل الرئيسية في الانقسام في خطة ما قبل الانقلاب هو من سيخلف توريس، ومن المحتمل ان يكون هناك تنافس كبيرعلى السلطة، لاسيما ان هناك عدد كبير من المتنافسين،ولم يكن واضحاً في البداية ان بانزر سيخرج منتصراً، وتوقع كيسنجر ان المتمردين سيشكلون مجلساً عسكرياً محافظاً،إلا ان ذلك غيركافٍ لإستقرار الإوضاع، وأوصى بإن أي تشكيل يمكن تحقيقه يجب أن يُنظر إليه على أنه مؤقت حتى يتحقق الاستقرار في بوليفيا (NSC, 1971, August 21) .

يتضح مما سبق بأن توريس لم يكن يحضى بالدعم الكامل من اليساريين وان عاملان حاسمان اعاقا قدرته على صد الانقلاب، إذ لم يكن اليساريون مسلحين بشكل كافٍ، على الرغم من ان توريس قد وعد مراراً وتكراراً خلال مدة حكمة بتسليح العمال، ومع ذلك رفض بشدة القيام بذلك، وربما يعكس هذا الرفض جزئياً التزام توريس الدائم بالمؤسسة العسكرية وتردده في تقويضها من خلال توزيع الأسلحة على القوات المدنية، أو انه سيفقد ولاء القوات القليلة المتبقية الى جانبه،وكانت الوحدة غيرالمتوقعة بين الفصائل المتمردة هي العامل الحاسم الاخر الذي قوض المقاومة، كما فقد توريس التعبئة الشعبية التي لعبت دوراً بارزاً في وصولة الى السلطة عام 1970.

وفي اليوم التالي للأنقلاب ذكرت مصادر صحفية بوليفية ان انصار بانزر تلقوا الدعم من مستشارين أمريكيين يعملون في الجيش البوليفي، وأن دور الولايات المتحدة في دعم الانقلاب تم من خلال مستشارها العسكري في القوات الجوية البوليفية روبرت جي لوندين (Robert J.Lundin) الذي كان له علاقات مع بانزر في المنفى في الأرجنتين، وكان هناك تنسيق بينهما للإطاحة بنظام توريس (Rabe,2020,71-72)،وأفادت تقارير صحفية بأن رائداً في سلاح الجو الأمريكي كان على اتصالات متكررة مع بانزر قبل اندلاع التمرد،وبعد أن فقدت قوات بانزر في سانتا كروز الاتصال اللاسلكي مع لاباز خلال الأيام الأولى من الانقلاب،سمح لوندين للأنقلابيين باستخدام الراديو الخاص به للإتصال بوحداتهم، ومن خلال المتحدث باسم وزارة الخارجية روبرت ج. مكلوسكي (Robert J. McCloskey) نفت الإدارة الامريكية في الثاني والعشرين من اب 1971 أي دور لها في الإطاحة بالحكومة البوليفية، واشارت إن "المتمردين المناهضين للشيوعية أطاحوا بالنظام اليساري للجنرال خوان خوسيه توريس، وأن العقيد بانزر حافظ على علاقات شخصية وثيقة مع العسكريين الأمريكيين لسنوات عديدة، إلا ان الادارة الأمريكية ليس لديها معرفة مباشرة بأي دور ربما يكون لوندين قد لعبه في الإطاحة بالحكومة البوليفية وانها ستنظر في هذه الادعاءات وتحقق في صحة المعلومات" (Belnap,1971, August 30) .

على الرغم من عدم الإفصاح عن الدور الدقيق الذي لعبه سيراكوزا والولايات المتحدة في الانقلاب ضد توريس، الا ان قرب المستشارين العسكريين الأمريكيين من هوغو بانزر،والسماح لأنصاره باستخدام أجهزة الاتصالات العسكرية الأمريكية للحفاظ على الاتصال اللاسلكي مع وحدات المتمردين، فضلاً عن الاعتراف السريع بالنظام الجديد، دليل على الدعم غيرالمباشرالذي قدمته الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة شعرت بقلق متزايد بشأن احتمالات الاستقرار في ظل حكومة بوليفية جديدة،لاسيما ان بانزر قد ورث وضعاً اقتصادياً سيئاً للغاية،ومن المرجح ان يدفعه ذلك الى طلب مساعدة فورية من الولايات المتحدة،او الشروع في سياسات اقتصادية قد تضر بمصالح الولايات المتحدة في بوليفيا من اجل السيطرة على الوضع الإقتصادي،لذا تعين على الولايات المتحدة ان تحرص على عدم تكرار السياسات الاقتصادية لأوفاندو وتوريس (NSC, 1971, August 24) .

كانت القضية الرئيسية الأخرى هي التحالف الداخلي غير المستقر للحكومة الجديدة، لاسيما ان أعضاء الحركة القومية الثورية (MNR) وحزب الكتائب البوليفي (FSB) كانا عدوّين لدودين، ويبدو أنهم اتحدوا في اب 1971 ضد حكومة توريس لتحقيق طموحاتهم في الإستيلاء على السلطة، من خلال الجمع بين شرعية الحركة القومية كحزب ثوري مع عناصر يمينية في المؤسسة الأمنية والجيش، واشار سيراكوزا انه بالنظر إلى دعم الحزبين السياسيين الرئيسين في بوليفيا فأن الحكومة الائتلافية هي الاوسع قاعدة في تاريخ بوليفيا الحديث، ولكن في الواقع كانت هناك خلافات وتناقضات كبيرة من حيث الأسس الأيديولوجية، ففي الواحد والعشرين من اب 1971، أصدر زعيم الحركة القومية الثورية فيكتور باز استنسورو بياناً من المنفى في ليما قال فيه : **"أن الانقلاب خلق الظروف المناسبة لتحقيق مهام الثورة الوطنية والشروط الواجب توافرها تمهيدا للانتقال إلى المرحلة الاشتراكية "** (Malloy & Gamarra,1988,74 -77) .

وفي غضون تلك التطورات نجح بانزر في المناورة للحصول على القيادة العسكرية العليا وصلاحيات رئاسية كاملة، وبدوره عين بانزر العقيد اندريس سيليش وزيراً للداخلية وخايمي فلورنتينو فارغاس (Jaime Florentino Vargas) وزيراً للدفاع وفكتور باز استنسورو (Victor Paz Astensoro) (1907 -1985) (سياسي بوليفي شغل منصب رئيس تحرير مجلس النواب 1929، والمفتش العام في اول فرقة في الجيش في حرب تشاكو 1932، اسس عام 1941 مع مجموعة من السياسيين الحركة القومية الثورية، اصبح رئيس لبوليفيا في انتخابات 1952 - 1956 – 1969(Klein ,1969, 236) مستشاراً للرئيس، الى جانب ذلك ضمت حكومة بانزرأعضاء اخرين من الجيش وممثلين عن الحركة القومية الثورية وحزب الكتائب البوليفية، وبشكل عام أعربت الولايات المتحدة عن سرورها بتشكيل المجلس الحكومي والعلامات المبكرة لمناهضة نظام بانزر للشيوعية، لاسيما ان وزارة الخارجية اشارت في تقرير لها بأن أعضاء حكومة بانزر يميلون إلى وجهة نظر الولايات المتحدة بأن المصالح الأساسية لبلدهم تسير بالتوازي مع المصالح الامريكية وسيتطلعون بلا شك الى علاقة وثيقة بين البلدين، كما اكدت الخارجية في تقريرها ان بانزر مؤيد بشدة للولايات المتحدة وتربطة معها علاقة طويل الأمد قبل الاستيلاء على السلطة (Dunkerley,1984, 201-202) .

من ناحية أخرى ناقش المسؤولون الامريكيون المشكلات المحتملة في حكومة بانزر،حيث أشار أعضاء من مجلس الامن القومي في الثالث والعشرين من اب 1971 أنه نظراً لحصول حزب الحركة القومية الثورية وحزب الكتائب على تمثيل حكومي فأن الاحتكاك في الحكومة الجديدة امر لامفر منه، وعلى الرغم من قلق الإدارة الامريكية من هذا الاحتمال، الا ان ما خفف الى حد ما من ذلك هو تأكيد مجلس الامن القومي ان الجيش اصبح موحداً بشكل فعال،وكان من المرجح أن يكون القوة المؤثرة والموحدة في الحكومة الجديدة، ومع ذلك اقر المحللون الامريكيون أيضاً بنتيجة أخرى محتملة للهيمنة العسكرية، وهي عندما تقارن تلك الهيمنة بعدم استقرار التحالف الحكومي ونقص الدعم الشعبي، فقد تكون حكومة بانزر بالفعل ضعيفة بما يكفي وتلجأ لإستخدام القمع المفرط لحل مشاكلها مع المعارضين (NSC, 1971, August 23) .

وبينما كانت وزارة الخارجية الامريكية تدرس هذا الاحتمال بدأت بالفعل حملة سياسية عنيفة في بوليفيا، ففي الثامن والعشرين من اب 1971 امر وزير الداخلية العقيد اندريس سيليش بشن حملة قمع واسعة النطاق على القادة اليساريين بشكل عام، وأعلن أن كلاً من اتحاد العمال البوليفي(COB) واتحاد نقابات عمال المناجم البوليفية (FSTMB) وجميع الأحزاب اليسارية غير شرعية، وللحفاظ على أمنها وتعزيز دعمها من العناصر المعتدلة قامت حكومة بانزر بسجن معظم قادة العمال اليساريين المتطرفين واعتقال المعارضين وحظر جميع الأنشطة السياسية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وألغت المشاركة النقابية في إدارة المناجم والمؤسسات الحكومية الأخرى، وأعلن أنه سيتم اعادة هيكلة النقابات على أساس "غير سياسي"، فضلاً عن الدعوة إلى تشكيل بعض المؤسسات الحكومية والخاصة لتكون تحت إشراف الدولة (F.R.U.S,1971, December 7).

تجدر الإشارة إلى أن نظام بانزر فشل في القضاء على النقابات المتشددة لعمال المناجم ومناوراتهم التقليدية في المقاومة والمعارضة، وبينما كانت الحركة العمالية منهكة إلى حد ما، إلا أنها تمكنت من البقاء شبه سرية وقوية بما يكفي لقيادة حملات بشكل متقطع بين الحين والأخرعلى النظام من أجل الدفاع عن حقوق العمال والديمقراطية للمجتمع ككل

(Jacqueline & Niekerk,1989, 158).

المبحث الثالث: موقف الولايات المتحدة الامريكية من حكومة هوغو بانزر

اعترفت الولايات المتحدة رسمياً في الثلاثين من اب 1971 بالحكومة العسكرية الجديدة لبوليفيا برئاسة العقيد هوغوو بانزر سواريز، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية **"إن الولايات المتحدة تعبرعن رغبتها في الرد بالمثل على نية الحكومة البوليفية التي اعلنت عنها في مذكرتها في الثالث والعشرين من اب 1971 لمواصلة العلاقات الودية والتعاون مع الولايات المتحدة"** (Graham Hovey, 1971 September1) ، ومن اجل إستعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وتحسين مناخ الاستثمار، سارعت حكومة بانزر لتعويض بعض الخسائر التي لحقت بالشركات الأجنبية من قبل حكومة توريس ، وطرد المحتلين المسلحين من المناجم المملوكة للولايات المتحدة، ووفقاً للمعايير الدولية اقترحت تسويات مرضية عن الممتلكات الأجنبية المؤممة، لاسيما شركة نفط الخليج التي تم تعويضها بالكامل بقيمة مئة مليون دولار وهي زيادة كبيرة عن صفقة اوفاندو البالغة ثمانية وسبعون مليون دولار، كما قامت الحكومة في استكمال الترتيبات الخاصة لتمويل خط أنابيب الغاز الى الأرجنتين،فضلاً عن ذلك أنهى بانزرالاستيلاء على معهد بوليفيانو للدراسات والعمل الاجتماعي في سانتا كروز من قبل طلاب متطرفين منذ حكم توريس، إذ ادعوا بأنه كان وكالة تابعة للولايات المتحدة(Onis, 1971, September 2) .

ولتعزيز حكومة بانزر وعملها لتسوية قضايا التأميم، قدمت الولايات المتحدة منحة بقيمة مليوني دولار، وقرض مساعدات بقيمة اثنا عشرمليون دولاراً، فضلاً عن قرض اخر بقيمة اثنان واربعون مليون دولاراً بموافقة البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية لإكمال خط أنابيب الغازالى الارجنتين، مما يمثل زيادة بنسبة 50% من اجمالي المساعدات المقدمة إلى بوليفيا على مدارالأعوام الثلاث التي سبقت 1971 (CIA,1972 January) .

من خلال ما سبق اتضح ان القروض والمساعدات الامريكية كانت جزءاً من سياسة الاستحواذ على الاقتصاديات البوليفية، اذ جاءت للضغط على الحكومة البوليفية للتخلي عن مسألة تأميم الشركات الأجنبية وإعادة املاكها وممتلكاتها وتعويضها عما لحق بها من

خسائر مالية بسبب توقفها عن العمل،إضافة الى ان تلك المنح والقروض والتي لاتتناسب مع مقدار حاجة بوليفيا من الأموال لإنعاش واقعها الاقتصادي، انما قصدت منها اطلاق يد شركاتها الاستثمارية بحجة ملكيتها لرأس المال الذي من شأنه حل الازمة الاقتصادية في بوليفيا،الى جانب ذلك ربطت الولايات المتحدة انقاذ بوليفيا مالياً بتخلي حكومتها عن مسألة التأميم،وبذلك نبهت الحكومة البوليفية الى قضية هامة مفادها ان التأميم لايجدي نفعاً دون عائدات النقد الأجنبي.

اتخذت حكومة بانزر إجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي،ففي الثاني عشر من كانون الثاني 1972 أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للأستثمار، وألغت احتكار شركة حقول النفط البوليفية (YPFB) من أجل السماح للشركات الأجنبية بالحصول على امتيازات نفطية في بوليفيا، لاسيما ان الرئيس نيكسون اعرب عن آرائه الشخصية في تعزيز ومواصلة عمل الشركات الامريكية بعيداً عن الضغوط السياسية، وفي غضون ذلك وقعت الحكومة البوليفية عقوداً مع عشرات الشركات للتنقيب خارج مناطق النفط والغاز التقليدية، بما في ذلك شركة سن اويل (Sun Oil) وسوبريور اويل (Soperior Oil) التي حاولت الحفر في السهول المرتفعة، كما وقعت تسع وعشرون شركة أمريكية أخرى عقوداً واستثمرت تسعمائة مليون دولار (F.R.U.S, 1972, January14)

يتضح إن استكمال ترتيبات التمويل لخط أنابيب سانتا كروز الذي طال انتظاره خطوة رئيسية نحو تحقيق إيرادات من بيع الغاز الطبيعي للأرجنتين والوفاء باتفاقية التعويض مع شركة الخليج، كما تبنت حكومة بانزر موقفاً إيجابياً تجاه المفاوضات مع شركتي تعدين أمريكيتين بشأن التعويض عن المنشآت التي تم تأميمها من قبل توريس، تلك الترتيبات التي تم وضعها كانت ذات أهمية خاصة للاقتصاد البوليفي من حيث تأثيرها على الدعم الرئيسي من الولايات المتحدة والوكالات المالية الدولية، كما كان من المتوقع ان يكون لها تأثيرهام على نجاح محاولات الحكومة لجذب استثمارات أجنبية خاصة جديدة .

نظرت الولايات المتحدة باهتمام كبير الى جهود بانزر، لاسيما مع توقف الهجمات الإعلامية على الولايات المتحدة والوجود الأمريكي في بوليفيا،وحل مسألة التعويضات المعلقة وبشكل مرض لجميع الأطراف، وفي الثالث عشر من كانون الثاني 1972 أفاد سيراكوزا **"أن البوليفيين يظهرون تفاؤلاً وثقة جديدين"**، ثم اظهر هذا التقييم في خطابه من خلال وصفهِ **"أن ذكريات العام الماضي تشبه الحلم السيئ"** (F.R.U.S, 1972, January 14) .

وفي الرابع من اذار 1972 قدم مجلس الامن القومي الأمريكي تقييماً للوضع الداخلي في بوليفيا، وأشار في ذلك التقييم الى أن سياسات الحكومة البوليفية عززت إلى حد كبير الموقف السياسي وقللت من إمكانية عودة القوى اليسارية المتطرفة إلى السلطة، ومع ذلك حذر المجلس من الوضع الاقتصادي غير المستقر في بوليفيا والأزمة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها الحكومة، لاسيما العجز الكبير في الموارد المالية الذي يصل الى 57% ،وأرفق المجلس توصية مفادها ضرورة إيجاد حلول لتلك المشكلة،والتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية في بوليفيا وبحث مسألة حماية المصالح الأمريكية، مع مناقشة قضايا واحتياجات بوليفيا للتنمية الاقتصادية والدعم العسكري وتلبيتها،لاسيما ان الإدارة الامريكية أصبحت تملك ادلة وقناعات بشأن الوضع السياسي في بوليفيا (N.S.C, 1972, April 14) .

استعرضت الإدارة الامريكية التقرير الخاص بالوضع في بوليفيا، ووفقاً لذلك بدأت في وضع الحلول لتخفيف الازمة الاقتصادية، من خلال استخدام أموال المساعدة الاقتصادية وبرنامج المعونة العسكرية، وفي الرابع عشر من اذار 1972 وافق الرئيس نيكسون على منح عشرين مليون دولار كمساعدة اقتصادية لبوليفيا من صندوق المعونة الأمريكية، فضلاً عن برنامج المساعدة العسكرية لمدة اربع سنوات وتنفيذه بأقصى سرعة وكفائه، وفي الوقت نفسه طلب نيكسون تقريراً مرحلياً عن الوضع والتوقعات في بوليفيا، مع اقناع الحكومة البوليفية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (F.R.U.S,1972, April 18) .

وفي التاسع والعشرين من اذار 1972طلبت الحكومة البوليفية من موظفي السفارة السوفيتية البالغ عددهم مئة وتسعة عشر شخصاً مغادرة البلاد في غضون سبعة أيام، ودعت العديد من المنظمات في بوليفيا الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وحسبما ذكر وزيرالخارجية ماريو جوتيير ريز (Mario Gutier Res) ان هذا الاجراء هو خطوة تؤشر التوتر الشديد في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والحكومة البوليفية اليمينية، وصرحت حكومة بانزر إلى أن السوفييت يمولون حركات المتمردين اليساريين في البلاد، وفي المقابل حذرت الحكومة السوفييتية بأن الحملة العدائية وطرد موظفي السفارة سيقلص العلاقات السوفييتية في بوليفيا إلى الأنشطة الأساسية فقط ، مؤكدة بأن العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وبوليفيا بدأت في كانون الاول 1969، ومنذ ذلك الحين انخرط السوفيت في برامج التعاون التقني والفني مع بوليفيا (Associated Press, 1972, March 30) .

قدمت وزارة الخارجية الامريكية في السابع عشر من نيسان 1972 توصيات بشأن المساعدات العسكرية مع مرفق الطلب البوليفي للطائرات العسكرية،وتحديداً ثلاث طائرات حديثة وستة مقاتلات هجومية من طراز(FMS) (GOB) (A37B) واثنين من طائرات النقل من طراز (C-130)، وعلى الرغم من أن تلك الطائرات تساهم في أمن بوليفيا ومحاربة التمرد المتطرف، الا ان الخارجية الامريكية حذرت من أن شراء هذه الطائرات سيكون عبئاً ثقيلاً على الموارد المالية لبوليفيا، وامام ذلك وضعت الولايات المتحدة حلاً وسطاً لتجنب إثقال كاهل بوليفيا واستهلاك جميع الأموال المعتمدة للاقتصاد، من خلال تزويد بوليفيا بثلاث طائرات من طراز A37B بتكلفة مليونين ونصف المليون دولار في السنة المالية 1972، وتوفير ثلاث طائرات اخرى من طراز A37B في السنة المالية 1973، وتأجيل بيع طائرات C-130 كونها غير مناسبة لاحتياجات بوليفيا، لأسباب فنية وبشكل أساس صعوبات التشغيل على ارتفاعات عالية (F.R.U.S,1972, April 17) .

الى جانب ذلك قدمت الإدارة الامريكية مساعدات لدعم وإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية التي أصبحت مسؤوليتها كقوة استقرارأكبر من أي وقت مضى، كما تعهدت الإدارة على الدعم المعنوي والمادي للجيش البوليفي مقابل المساهمة في الدفاع عن نصف الكرة الغربي، كجزء من التزام الولايات المتحدة لتجديد اعترافها في بوليفيا كعضواً في مجلس الدفاع عن الامريكيتين (NSC,1971,September 28).

وفي الخامس عشر من حزيران 1972 اجرى وزير الخزانة الأمريكي جون بودن كونالي (John B. Connlly) زيارة لبوليفيا، وخلال زيارته تباحث مع الرئيس بانزر بشأن الازمة الاقتصادية في بوليفيا، وذكر كونالي في تقريره الى وزارة الخارجية الامريكية بأن الحكومة البوليفية بحاجة ماسة الى قرض اخر بقيمة عشرين مليون دولار بشكل عاجل قبل نهاية السنة المالية 1972، مؤكداً أن القرض سيساعد في تغطية عجز الميزانية ويمنح بانزر مزيداً من الوقت لاتخاذ الإجراءات التي يمكن ان تؤدي الى الإصلاحات

الاقتصادية المطلوبة على المدى الطويل،واوصى بإجراء فوري لتقديم القرض لإخراج النظام من الفوضى الاقتصادية،ومن جانبه ايد مجلس الامن القومي مناشدة كونالي محذراً من عودة اليسار الى بوليفيا في حال فشل حكومة بانزر اقتصادياً أو انهيارها (F.R.U.S,1972, June 15) .

ومع ذلك بقيت حكومة بانزر تواجه مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة، وامام ذلك اصدر بانزر قراراً في السابع والعشرين من تشرين الثاني1972 لخفض قيمة العملة البوليفية بنسبة 39% مما تسبب في ارتفاع سعر صرف الدولار في بوليفيا إلى 20 بيزو بدلاً من 12 بيزو، أحدثت هذه الخطوة أول مواجهة مفتوحة مع حكومة بانزر، حيث انتقد رجال الأعمال والنقابات العمالية هذا الإجراء بشدة، واجتاحت البلاد شائعات سياسية عن ثورات وشيكة ضد نظام بانزر (Alexander, 2005, 144) .

وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني 1972 فرض بانزر حالة من التأهب وحضر التجمعات في أنحاء بوليفيا،مؤكداً على وجود مؤامرة منظمة للإطاحة بحكومته،وفي خطوة مفاجئة نظم العمال اضراباً لمدة اربع وعشرين ساعة، احتجاجاً على تصريح وزير الداخلية البوليفي ماريو أديت زامورا (Mario Adett Zamora)،أعلن فيه أن هناك "متطرفين متسللين في النقابات العمالية هدفهم إثارة المواجهة مع الحكومة"، كما ذكر أديت بأن الحكومة لن تتسامح مع أي تهديدات أو تحذيرات من النقابات للمطالبة في زيادة الأجور لتعويض ارتفاع الأسعار الناجم عن تخفيض قيمة العملة، ووصف قادة العمال تصريحات الوزير بأنها استفزازية، وكشفت الحكومة في بيان أن العديد من أعضاء المجلس الشعبي متورطون في الاضطرابات العمالية،وذكر أديت ان الحكومة ستتخذ إجراءات ضد المضربين إذا تصرفوا بشكل تخريبي(Reuters,1972 November 24) .

دفع البوليفيون ثمن ذلك الانهيار الاقتصادي بحدوث نقص كبير في السلع الغذائية الأساسية الذي اثرعلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وبذلك وجدت المعارضة ضالتها في كشف أخطاء سياسات الحكومة البوليفية الاقتصادية، لاسيما بعد اخفاقها في إيجاد مخرج لازمتها المالية وحمّلتها مسؤولية ضياع موارد البلاد وتعريض امنه القومي للخطرعند اعتماده كثيراً على المساعدات الامريكية التي دفعت ثمنها بوليفيا بزيادة حجم الاحتكارات الاستثمارية الامريكية.

شهدت بوليفيا في ظل حكومة بانزرظروفاً سياسية فوضوية وازمة اقتصادية حادة تطورت بشكل خطير في مطلع عام 1973، لاسيما مع قلة الطلب على المعادن البوليفية في السوق الدولية والعالمية،والتغييرات في هيكل الأسعار الدولية للمعادن،ترك ذلك تأثيراً عميقاً على الاقتصاد الوطني،الى جانب ذلك كانت المنافسة التجارية الدولية عاملاً كبيراً في فقدان بوليفيا جزء من وارداتها المالية بالنقد الأجنبي (Juan L.Cariaga,1982,186)

وعلى الرغم من إجراءات الحكومة لخفض إنتاجية معظم مناجم القصدير للحفاظ على قيمة الموارد المنتجة بعد تدهور أسعارها في السوق الدولية،ومنح امتيازات نفطية جديدة للاعتماد على النفط كمصدر بديل، ناهيك عن تخفيض قيمة العملة البوليفية،واجهت بوليفيا عجزاً كبيراً في الميزانية،وعدم استقرار سياسي حاد جعل من المستحيل سياسياً على الحكومة البوليفية تخفيف مشاكل ميزان المدفوعات الخطيرة حتى لو عقدت اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي (Malloy and Gamarra,1988, 184)، وعليه فإن الوضع الاقتصادي المتدهور في بوليفيا شكل تهديداً خطيراً لمستقبل حكومة بانزر،وأنذر بعودة محتملة للعناصراليسارية المناهضة للولايات المتحدة الى السلطة، لاسيما من بعض الجماعات العاملة من المنفى في تشيلي تحت حماية الحكومة التشيلية التي شاركت بنشاط في التخطيط والترويج للإطاحة بحكومة بانزر (CIA, 1973 October 29) .

ووفقاً لذلك استجاب الفريق المشترك التابع لمجلس الامن القومي والمعني بشؤون البلدان الامريكية، لدعم المساعدة الامريكية السريعة والواسعة النطاق، ودعا الى برنامج المساعدة الإنمائية التي لا تتطلب اتفاق تفاوضي مع صندوق النقد الدولي، وفي ضوء ذلك وجهّت وزارة الدفاع للرد على طلب بوليفيا للمساعدات العسكرية والموافقة على برنامج المساعدة العسكرية من ثلاث إلى أربع سنوات من اجل تجهيز خمسة أفواج بالكامل لأغراض الامن الداخلي، جاءت هذه المساعدات استناداً على ان نجاح حكومة بانزر أوعلى الأقل منع عودة اليسارالمتطرف الى السلطة كان في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الامريكية (undated F.R.U.S,) .

وفي رسالة الى الرئيس نيكسون في السادس من نيسان 1973 أعرب بانزرعن قلقه إزاء إعلان وزير الخزانة الأمريكي عن بيع محتمل لمخزونات الولايات المتحدة من القصدير والسلع الاستراتيجية الأخرى، والذي كان يُنظر إليه على أنه نذير لكساد اقتصادي دولي وشيك من شأنه ان يلحق الضرر بالاقتصاد البوليفي من خلال خفض أسعار القصدير، وذكر بانزر أن اي قدر من المساعدات الامريكية لايمكن ان يعوض عن إنخفاض أسعار القصدير،وأوصى ان تأخذ الإدارة الامريكية في الاعتباران الحكومة البوليفية لم تدخر جهداً ولم تساوم على الأسعار في وقت كانت فيه المعادن مصدر دخل للاقتصاد البوليفي،وأن جميع المساعدات المالية والتقنية ستكون غير فعالة أو كافية اذا لم تستطع بوليفيا الاعتماد على مواردها الخاصة،وهو ما يقترن بعدم القدرة للحصول على الأسعار المناسبة لتلك الموارد في الأسواق الخارجية (F.R.U.S,1973 April 13) .

علاوة على ذلك اكد المحللون الامريكيون إن بيع القصدير والسلع المخزنة الأخرى،يمكن أن يهدر خطط التنمية السياسية والاقتصادية في بوليفيا وتحقيق الاستقرار،ويعطل اقتصادها بشكل خطير مع تداعيات سياسية محلية لايمكن التنبؤ بها،وفقاً لذلك دعا وزير الخارجية الامريكية وليام ب. روجرز(William P.Rogers) بانزر لزيارة رسمية الى الولايات المتحدة كبادرة دعم لتلك الحكومة،وذكر روجرز ان المسؤولين البوليفيين شعروا بالقلق من الانباء التي أشارت إلى تسريع الولايات المتحدة للتخلص من مخزونها الاستراتيجي من القصدير وسبعة معادن أخرى منتجة في بوليفيا (F.R.U.S, 1973 March 27) .

وفي نيسان 1973أجرت وزارة الخارجية الامريكية مناقشات رسمية مع كبار المنتجين الأجانب للتخلص من مخزونها الاستراتيجي من القصدير، وبناءً على تلك المباحثات اتخذت الإدارة الامريكية سلسلة من القرارات بشأن تقليل مخزون المواد الاستراتيجية بنحو ستة مليارات دولار،والتي تجاوزت متطلبات امنها القومي،إذ بلغ معدل التخلص من القصدير الذي قدمته الدولة خلال المباحثات خمسة عشر الف طن سنوياً، وعلى الرغم من عدم وجود دليل متاح على ان هذه النسبة سيكون لها تأثير سلبي خطيرعلى الاقتصاد البوليفي، وافقت الإدارة الامريكية على تخفيض المعدل الى خمسة الاف طن خلال السنة المالية 1973، ودعت الى اجراء دراسة في غضون بضعة اشهر لتأثير مبيعات القصدير على الاقتصاد البوليفي،من اجل خفض المعدل في حال عدم الاستقرار الخطير في السوق ويمكن زيادة معدل بيع المخزون في حال لم تتاثر الأسعار (F.R.U.S, 1973, May 30) .

وبعد مشاورات مع بوليفيا والدول الأخرى المنتجة للقصدير سمحت الولايات المتحدة ببيع الف وخمسمائة طن من القصدير من مخزونها الاستراتيجي خلال شهر حزيران 1973،وعلى الرغم من البيع السريع في غضون خمسة عشر يوماً، استمر سعر سوق

القصدير في الارتفاع ووصل الى مستويات قياسية في أسواق كل من لندن ونيويورك،ونظراً لمصلحة الولايات المتحدة في استقرار السوق، وجهت وزارة الخارجية لبدء المشاورات مع جميع البلدان المنتجة للقصدير فيما يتعلق بزيادة أخرى في برنامج التخلص من مخزونها الاستراتيجي،واكدت الإدارة الامريكية على تجنب أي إجراء من شأنه الاضرار بمصالح بوليفيا أو بالعلاقة بين البلدين (F.R.U.S,1973, August 7).

توافق نظام بانزر مع الحكومات المتعاقبة في تعزيز الإصلاح الزراعي، وتشجيع الاستثمار النشط في الأراضي المنخفضة شرق بوليفيا، وتوفير ما يقدر بنحو واحد وثلاثين مليون هكتار من الأراضي لعائلات الفلاحين المعدمين،وعلى الرغم من تعزيز الجانب الأساسي للفلاحين، إلا ان بانزر كان أول الجنرالات الذين قللوا من أهمية الفلاحين في الحياة السياسية الوطنية إلى حد كبير بسبب متطلبات قطاع الفلاحين،ونمو سكان الريف وما ينتج عن ذلك من تقسيم للممتلكات،وظهور وعي جديد للفلاحين كمنتجين زارعين للأسواق الحضرية، ومطالبتهم بدعم الائتمان والمساعدة الحكومية الأخرى لزيادة نفوذهم في السوق (Cariaga,1982, 198) .

الى جانب ذلك أدت الدعوات المتكررة لاحترام حقوق النقابات العمالية وحرية القادة والعمال الذين تم اعتقالهم أو نفيهم، فضلاً عن تخفيض قيمة العملة مصحوباً بارتفاع حاد في أسعار السلع المستوردة، إلى إضرابات وأعمال شغب منظمة في لابازمع اقامة الحواجز في الشوارع الرئيسية وبعض الطرق الخارجية (Gonzales, 1984, 400)، الى جانب ذلك تعرضت القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود لضربة أشد في ايلول 1973 عند أعلان بانزر إزالة أو خفض الدعم الحكومي إلى حد كبير لمجموعة من السلع والخدمات الأساسية تماشياً مع السوق العالمية، كما فرضت الحكومة نظاماً معقداً لمكافأت القوى العاملة الصناعية، واحتجاجاً على ذلك نظم عمال المناجم والبنوك اضراباً عاماً، وهو ما ندد به وزير الداخلية الذي اعتبره جزء من مؤامرة يسارية متطرفة لزعزعة استقرار النظام، مهدداً باستبدال جميع المضربين بعمال اخرينl (Magill, 1974, 32- 34)

ابلغت السفارة الامريكية في لاباز في برقية الى وزارة الخارجية في الثاني من تشرين الاول 1973 ان الرئيس بانزر يرغب في تأجيل زيارته الرسمية للولايات المتحدة التي تقرر اجرائها في السادس عشر من الشهر نفسه،وأوضحت ان سبب ذلك القرار هو ان الحكومة البوليفية ستعلن إجراءات اقتصادية صارمة يمكن ان تثير اضطرابات عامة،لذا فضّل بانزرالبقاء في بوليفيا،كما ذكرت السفارة ان الحكومة البوليفية قد شكلت لجنة خاصة لإتخاذ اجراءات سياسية متعددة لحل مشكلة الأوضاع المالية والنقدية،وان قرار بانزربتأجيل زيارته يظهر بوضوح خطورة الوضع في بوليفيا وعدم استقرارها الاقتصادي والسياسي F. R.U.S,1973, October (3) .

أصبحت الحياة السياسية في بوليفيا معقدة للغاية،لاسيما بعد ان رفض قادة الأحزاب السياسية مواكبة سياسات بانزر،وبدأت تظهر ملامح الصراع على السلطة في الإعداد للإنتخابات حيث كان الحزب الاشتراكي مصمصم على دعم زعيم حزبه وزيرالخارجية ماريو جوتيريز (Mario Gutierrez) الى جانب ذلك كان استنسورو يأمل في أن يتمكن من استخدام التحالف كوسيلة لإعادة شعبيته والعودة إلى السلطة (Klein,1969,229-233)، الا ان بانزر أدرك التهديد الذي يشكله الزعيم الثوري استنسورو وأحبط محاولاته لبناء قاعدة سياسية مستقلة، ومع فقدان مصداقية أوراق اعتماده الثورية وتعرض قيادته للتحدي من الداخل،لم يكن باستطاعة إستنسورو إبقاء حزبه في الحكومة، لذا أعلن في الثامن عشر من تشرين الثاني 1973، الانسحاب الرسمي للحركة القومية الثورية من حكومة بانزر(Lehman,1999, 198) .

رأت الولايات المتحدة ان بوليفيا تمر بمرحلة سياسية حرجة ومضطربة، فالرئيس بانزر على الرغم من كونه جنرالًا في الجيش، الا انه اعتمد بشكل كبيرعلى القوات المسلحة البوليفية للحفاظ على السلطة، وقد أدت القرارات الاقتصادية الأخيرة الى وصول شعبية نظام بانزر الى ادنى مستوياتها، لاسيما بعد تخفيض قيمة العملة البوليفية، ولكون المساعدة العسكرية مصدراً مهما للضغط في ادارته، تعهدت الإدارة الامريكية بعدم قطع المساعدات عن القوات المسلحة البوليفية في وقت كانت فيه الوسائل السياسية والاقتصادية غيرمناسبة، وأكدت انها تسعى وبشدة لتطبيق برنامج مساعدات عسكرية، لاسيما ان القادة العسكريين البوليفيين ناشدوا وبشكل عاجل للحصول على الذخيرة والمعدات العسكرية (F.R.U.S,1974, February 21) .

اتضحت ملامح ومعالم خطة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الى بوليفيا،كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة فيما يتعلق ببوليفيا هو الاستمرار في السيطرة الكاملة على توجيه وتوظيف تلك المساعدة مهما كانت الظروف،وإذا رفضت بوليفيا أو تصرفت بحرية،فسيتم قطع المساعدة وحظرها،بل راحت الولايات المتحدة تقرر اتجاه الدولة السياسي والاقتصادي وعلاقاتها بالدول الأخرى عن طريق تلك المساعدات التي أصبحت مساومات سياسية مكشوفة .

الخاتمة:

1. أثبت توريس أنه أكثر الجنرالات راديكالية واتجاهات يسارية،وعلى الرغم من أنه كان نشطاً في الحملة ضد حرب العصابات في بوليفيا، الا انه أراد توسيع شعبيته من خلال العمال والسياسيين اليساريين.

2. أدى تزايد عدم الاستقرار والاستياء البوليفي إلى جعل البلاد أكثر انفتاحاً للنفوذ الشيوعي،وكان لهذه الحجة تأثير كبيرعلى صانعي السياسة الأمريكيين،الذين وجدوا ضرورة القيام بشيء ما في بوليفيا.

3. فقدت الولايات المتحدة قدرتها في فرض سياستها بالقوة او الدفاع عن مصالحها، لاسيما بعد بروز ظاهرة الانقلابات العسكرية، التي لم تكن في حسابات صناع القرار الأمريكي آنذاك، لا بل فشلت الإدارة الامريكية في وضع سياسة فعالة وملائمة لاحتوائه، وامام ذلك استغلت طابع القومية الاقتصادية والعسكرية المطالب بتحسين الدخل وتنوعه.

4. كان للولايات المتحدة هدفاً مزدوجاً فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية الى بوليفيا، تمثل الهدف الاول بأقناع توريس بإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة، بمعنى اخر كانت هذه عودة إلى سياسة استخدام المساعدة الاقتصادية كوسيلة ضغط لتعديل سياسة النظام الحاكم، اما الهدف الثاني فقد يقنع الجمع بين المساعدات العسكرية والاقتصادية توريس بالتعاون في تعزيز الجيش البوليفي كمؤسسة مهنية قادرة على مقاومة المسار السياسي اليساري للبلاد.

5. أوضحت الدراسة بأن حكومات بوليفيا أصبحت معتمدة على المعونة الامريكية في تثبيت سلطتها.

6. اثبتت الدراسة ازدياد التدخل الأمريكي بشكل كبير في الشؤون البوليفية،بل انه تجاوز كل المعايير الدبلوماسية للتعاون وتوثيق العلاقات الثنائية.

7. ان حجم المساعدات الامريكية لا تصل الى حجم الطموح الحكومي او الشعبي في معالجة الازمات الاقتصادية لبوليفيا،بل على العكس زادت من تسلط جنرالات الجيش على الشعب، وانشأت فوارق طبقية واجتماعية داخل المجتمع البوليفي.

المصادر

References

CIA, Boliva Economic problems Facint the Banzer Government ,Washington , January 1972.

CIA, Central Intelligence Bulletin, Special Report Turnabout in Bolivia, Washington , No. 0394\ 71A , October 29, 1973 .

CIA, Intelligence Memorandum, Bolivia Under Torres, June 16,1971 .

CIA, Intelligence Memorandum, Bolivia Under Torres, Washington, June 26 1971.

D.O.S, Memorandum from the U.S. Department of State to the Embassy in La Paz, Doc 59546, January 16, 1971 .

D.O.S, Memorandum from the U.S. Department of State to the Embassy in La Paz, Doc 59546, January 16, 1971 .

D.O.S, Memorandum State Department to Kissinger, June, 1971 .

F. R.U.S, 1969-1976, Vol E-11, Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Kubisch) to Acting Secretary of State Rush, Washongton, October 3, 1973 .

F.R.U.S, 1969-1976, Vol.E-10 ,Memorandum for the Record, Doc104 Washington , June 23 , 1971.

F.R.U.S, 1969-1976, Vol.E-10, Memorandum From the President Special Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Doc 63 ,Washongton, May 30, 1973 .

F.R.U.S, 1969-1976, Vol.E-10, Memorandum for the Record, Doc105, Washington, July 23, 1971 .

F.R.U.S, 1969-1976, Vol.E-11, Letter From Bolivian President Banzer to President Nixon, Doc 61 , La Paz, April 13, 1973 .

F.R.U.S, 1969-1976, Vol.E-11, Memorandum From Security of State Rogers to President President Nixon, Doc 60 , Washongton, March 27, 1973 .

F.R.U.S, Telegram 155286 From the Department of State to the Embassy in Bolivia, Washington, August 7, 1973 .

F.R.U.S, 1969-1976, Vol.E-11, Paper Prepared in the National Security Coucil Interdartmental Group for Inter- American Affairs, Doc 71, Washongton, undated .

F.R.U.S. 1969-1972, Vol.E-10, Memorandum for the President's File, Washington, December 7, 1971 .

F.R.U.S. 1969-1972:Back channel Message from Ambassador in Bolivia (Siracusa) to the Assistant Secretary of State for inter-American Affairs(Meywr) ,La paz ,July 9 , 1971.

F.R.U.S. 1969-1976, Vol. E-10, Memorandum from Arnold Nachmanoff of the National Security Council staff to the President Assistant for National Security Affairs(Kissinger), Doc 102,Washington, June 17 , 1971 .

F.R.U.S. 1969-1976, Vol.E-10,Memorandum for the 40 Committee , Doc 104 , Washington , June 23, 1971 .

F.R.U.S.1969-1976, Vol.E-10,Memorandum for the 40 Committee, Doc 105, Washington,July 6, 1971

N.S.C, National Security Decision Memorandum 114, to : The Secretary of State - The Secretary of Defense, concerning President Richard M. Nixon's directive on U.S. military and economic assistance toward Bolivia,Washington, June 23, 1971.

NSC, Memoandum Nachmanoff to Kissinger,Washington, August 24, 1971.

NSC, Memoandum Richard Kennedy and Arnold Nachmanoff to Kissinger, Washington, August 23, 1971 .

NSC, Memorandum From Kissinger to Nixon, Washington, August 21, 1971.

NSC, Memorandum State Department to Henry Kissinger, January 11, 1971 .

NSC, Memorandum, Nachmanoff to Kissinger, Washington, August 19, 1971.

NSC, Telegram Siracusa to Secretary of State, June 15, 1971 .
NSC, Telegram Siracusa to Secretary of State, June 7, 1971 .
NSC, Telegram Siracusa to Secretary of State, June 7, 1971 .
NSC,Telegram Siracusa to Secretary of State, June 13, 1971 .
NSC,Telegram Siracusa to Secretary of State,Breakdown and Disintegration , January 23, 1970 .

Foreign sources:

Cariaga Juan L, (1982), The Economic Structure of Bolivia after 1964, P. 147.
Delgado Gonzales, (1984) , 100 Anos de Lucha Obrera en Bolivia, Ediciones Isla, La Paz .
Delgado Gonzales, (1984) , 100 Anos de Lucha Obrera en Bolivia, Ediciones Isla, La Paz .
Herbert S Klein, (2003), A Concise History of Bolivia, Cambridge University Press, Cambridge .
Hirbirt S.Kleln, (1969) Parties and Political Change in Bolivia 1880-I952 ,Cambridge the University Press.
James Dunkerley, (1984),Rebellion in the Veins: Political Struggle in Bolivia 1952 – 1982,London.
James M. Malloy and Eduardo Gamarra, (1988), Revolution and Reaction: Bolivia, 1964-1985 New Brunswick: Transaction Books .
James M. Malloy and Richard S. Thorn, (1971), Beyond the Revolution: Bolivia Since 1952, University of Pittsburgh Press .
Jerry Ladman, (1982), Failure to Redemocratize in Modern-Day Boliviaed, Lad man.
Kenneth D. Lehman, (1999), Bolivia and the United States: A Limited Partnership , University ، of Georgia Press ,USA .
Magill John H., (1974) , Labor Unions and Political Socialization ,New York .
Roddick Jacqueline and Nico van Niekerk (1989), Bolivia in The State, Industrial Relations and the Labour Movement in Latin America, edited by Jean Carriere and Nigel Haworth, University of Glasgow Press .
Stephen G.Rabe,(2020) Kissinger And Latin America, Cornell University, London.
Thomas James Nicastro, (1996) ,Community Development Training in Latin America : With Special Emphasis on Bolivia, Master s Thesis,Universty of Missouri .

Press Articles:

Associated Press, (1972 March 30), Bolivia is Ousting 119 Soviet Aides,New York Times Newspaper, New York .
Belnap, David F, (1971 Jun 4), Anti-American Mood Darkens in Bolivia, Los Angeles Times Newspapers, Los Angeles .
Belnap,David F ,(1971 August 30), Castro blames US for Bolivia coup, New York Times, Newspaper, New York .
Edward Schumacher, (1971 May 2) U.S. Zinc Mining Firm Nationalized by Bolivia, Los Angeles Times Newspaper, Los Angeles .
Edward Schumacherk,(1971 January 12),World National Roundup Rebellon Reported in Bolivia, New York Times Newspaper, New York .
Graham Hovey, (1971 September 1), U.S. Extends Recognition to Bolivia, Los Angeles Times Newspaper, Los Angeles .
Juan de Oisn, (1970 November 17), Leftist Assumes Power in Bolivia, New York Times Newspaper, New York .
Onis Juan D. (1971 September 2), U.S. Companies in Bolivia Uneasy, New York Times Newspaper, New York .
Reuters (1972 November 24), Bolivia Declares A State of Siege in Protest Strike, New York Times Newspaper , New York .